

 ترانسبرانسي المغرب  
transparency maroc  
جمعية ذات منفعة عامة

# دليل مكافحة الرشوة الجنسية



# دليل مكافحة الرشوة الجنسية

تم إنجاز هذا الدليل بشراكة مع:



7	مقدمة
8	لماذا هذا الدليل؟
9	المحور الأول: الاعتراف بوجود الرشوة الجنسية
9	1. ما المقصود بالرشوة الجنسية؟
9	2. كيف يمكن تحديد حالات الرشوة الجنسية؟
10	المحور الثاني: التصدي للرشوة الجنسية، والحديث عنها والإبلاغ بشأنها
10	1. ما الذي ينص عليه القانون؟
12	2. الوقاية والمكافحة
14	المحور الثالث: الحصول على الإرشاد والدعم والمساعدة
14	أ- المصالح المُحدثة بالإدارات العمومية
15	ب- مؤسسات أخرى لتقديم الشكايات
15	ج- منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان
17	الملاحق
17	الملحق 1: نموذج عام لشكاية أو تبليغ
18	الملحق 2: نموذج شكاية أو تبليغ
19	الملحق 3: نموذج شكاية أو تبليغ
20	الملحق 4: نموذج شكاية أو تبليغ بشأن فعل يتعلق بالرشوة الجنسية أو محاولة اقترافها داخل إدارة أو مقابلة عمومية



والتصدي له، لأنه نادرا ما يتم الكشف عنه وتناوله من قبل الهيئات المتعارف عليها في مجال المراقبة ومكافحة الفساد. كما أن الرشوة الجنسية لا يتم فضحها، وقلما تكون موضوعا للشكايات، نظرا لخشية الضحايا من الوصم، أو لأن العديد منهم يجهلن سبل الانتصاف المتاحة. أما في ما يتعلق بالإطار القانوني وآليات مكافحة الفساد، فهي لا تتناول تحديداً الرشوة الجنسية ولا تأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار. وهذا النقص في الوضوح يجعل القانون عرضة لمختلف التأويلات.

حسب منظمة الشفافية الدولية، تنتشر الرشوة الجنسية في القطاعين العام والخاص كليهما، وبشكل عام، يضاعف النوع الاجتماعي من آثار الفساد، من خلال وضع عقبات إضافية تجعل من الصعب أكثر على المرأة الوصول إلى المؤسسات، لا سيما السياسية منها، وإلى الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، العدالة ...)، ومراكز القرار، والحصول على قرض أو رخصة أو تصريح أو موافقة. كما تكون النساء ضحايا لأشكال معينة من الفساد في أماكن العمل (التوظيف أو الترقية)، وفي المؤسسات التعليمية (خاصة الجامعة للحصول على نقط جيدة). وعلى مستوى الوظيفة العمومية، وأيضا في القطاع الخاص، يكون الفساد المرتبط بالجنس حاضرا أيضا على مستوى التنقيط والترقية. ونتيجة لذلك، فقد يطلب إطار فاسد حظوة جنسية من إحدى مرؤوساته، مقابل منحها منصبا أعلى من الذي تشغله.

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات، وفي إطار مشروع "معايير جديدة للنزاهة والمسؤولية: الاعتراف بأثر الرشوة على النساء"، تعتزم منظمة ترانسبارنسي المغرب، بشراكة مع الجمعية الدولية للقاضيات، ومنظمة الشفافية الدولية، واتحاد قاضيات المغرب، إعداد دليل قانوني يُقدم نصائح وإرشادات عملية حول القوانين الجاري بها العمل وسبل الانتصاف القانونية المتوفرة من أجل حماية النساء ضحايا الفساد، ووضع حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو هذا النوع من الفساد.

الفساد هو تلك الممارسة المقبحة الناجمة عن إساءة استخدام السلطة السياسية أو القضائية أو الإدارية أو الاقتصادية، وتحويلها لبقاء مصالح خاصة<sup>1</sup>. كما أن الفساد يؤدي إلى تقويض أسس سيادة القانون وإلى تخريب تكافؤ الفرص. وباعتباره كذلك، فهو يتعارض بشكل جذري مع أعمال جميع حقوق الإنسان.

لا يمكن إنكار أن للفساد تأثير خاص على النساء. فهناك أسباب عديدة تجعلهن ضحايا للرشوة، لا سيما بسبب عدم قدرتهن على الوصول إلى الموارد ومناصب صنع القرار. وبشكل عام، تعاني النساء من الفساد أكثر من الرجال. ومع ذلك، لا تحظى الآثار المتباينة لهذه الآفة على النساء والرجال إلا بالقليل من الاهتمام، رغم أن التحليلات المبنية على النوع الاجتماعي التي أجريت حتى الآن قد أظهرت أن النساء تعانين من أشكال معينة من الفساد. وبما أن الرشوة تتسبب في هدر الموارد العمومية وتعطيل تنمية القطاعات الاجتماعية، فإنها تؤدي أيضا إلى تفاقم التفاوتات بين الجنسين على مستوى وصول النساء إلى الاستقلالية واستفادتهن من الموارد وممارسة حقوقهن.

في الآونة الأخيرة، أبرزت الأخبار ومواضيع الساعة شكلا معيناً من أشكال الفساد، أي الرشوة الجنسية. تحدث الرشوة الجنسية عندما يكون حق أو وثيقة يُفترض أنه مجاني مشروطا بالانخراط في نشاط جنسي ما. يمكن لأي شخص، بصرف النظر عن جنسه، أن يكون ضحية لمثل هذه الممارسات، غير أن الشائع هو كون الضحايا من النساء، كما تُبين ذلك وسائل الإعلام وما يروج فيها من أخبار حول هذه الآفة.

وعلى الرغم من تواتره، فإن هذا الجانب الجنسي من الرشوة لا يزال غير معروف ويصعب تحديده

- المساهمة في تعزيز فعالية النظام القضائي في ما يخص إدانة مقترفي جريمة الرشوة الجنسية، في أفق وضع حد لإفلات الجناة من العقاب؛
- استخدام الدليل كأداة لتعزيز قدرات الفاعلين في مجالي صون حقوق المرأة ومكافحة الفساد؛
- توعية جميع مكونات المجتمع بأشكال الفساد المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

يُعتبر هذا الدليل أداة لتقديم المعلومات، والارتقاء بالوعي والتنبيه ومساعدة الأشخاص الطبيعيين (رجالاً ونساء)، والأشخاص الذاتيين (إدارات، وشركات، ومنظمات غير حكومية)، في مجال مكافحة الرشوة الجنسية.

يمكن تفسير الصمت الذي يحيط بالرشوة الجنسية بعدة أسباب، ومنها خوف الضحايا من التعرض للوصم ومن تحميلهن المسؤولية لأنهن "مستفزات" بسبب لباسهن أو سلوكهن "المثير"، أو أن يُعتبرن "متواطئات" في الرشوة الجنسية، بالإضافة إلى جهلهن بحقوقهن وعدم درايتهن بكيفية تقديم شكاية أو اللجوء إلى الإجراءات التأديبية. كما أن الضحايا قد يساورهن الشك حول الجدوى من تقديم شكاية نظرا لصعوبات الإثبات وخوفهن من انتقام الجاني.

ويتمثل التحدي الحقيقي بالنسبة لترانسبارنسي المغرب وشركاء المشروع في مدى مساهمة هذا الدليل في التحسيس بخطورة هذه الظاهرة، والوقاية منها ومكافحتها.

يهدف هذا الدليل إلى تحقيق ما يلي:

- دعم خطاب وطني حول تأثير الفساد على حقوق المرأة؛
- إدكاء معرفة ووعي ضحايا الرشوة الجنسية بحقوقهن؛
- تعزيز معرفة الضحايا بالقوانين وبسبل الانتصاف الموجودة؛
- توجيه ضحايا الرشوة الجنسية إلى آليات الانتصاف المتاحة وإطلاعهن على الإجراءات الواجب اتباعها لتقديم شكاية؛
- تشجيع النساء على الجهر والتبليغ عن الرشوة الجنسية، وكسر جدار الصمت الذي يلف هذه الجريمة؛
- التخفيف من شعور عدم الثقة في الجهاز القضائي الذي يرتاب ضحايا الرشوة الجنسية؛



# المحور الأول: الاعتراف بوجود الرشوة الجنسية

## 1. ما المقصود بالرشوة الجنسية؟

وفقاً لحركة الشفافية الدولية:

الفساد هو "إساءة استعمال السلطة الموكلة لشخص ما من أجل تحقيق مكاسب خاصة".

تحدث عن الفساد عندما يقوم شخص ملزم بموجب وظيفته بتقديم خدمة يُفترض أنها مجانية ويحق لكل مرتفق الحصول عليها، باستخدام سلطته لتحقيق مكسب شخصي (مال أو أية منفعة). وقياساً بذلك، فإن الرشوة الجنسية هي أي شكل من أشكال الفساد حيث يكون المقابل على شكل حظوة جنسية مطلوبة من الشخص الذي يسعى للحصول على خدمة يُفترض أنها مجانية.

وباعتبارها إساءة جسيمة لاستعمال السلطة، فالرشوة الجنسية هي أكثر أشكال الفساد دماراً، نظراً لتأثيرها الخطير على الصحة البدنية والمعنوية للمرأة. يمكن تعريف الرشوة الجنسية من خلال عنصرين<sup>2</sup>:

- إنها شكل من أشكال الفساد: يعني أن يقوم شخص باشتراط الحصول على مقابل لكي يقوم بإنجاز عمل يدخل في إطار وظائفه.
- إنه فساد يحمل جانباً جنسياً: يكون للمقابل طبيعة جنسية، قد يتعلق الأمر بعلاقة جنسية، ولكن أيضاً أية ممارسة ذات طبيعة جنسية تكون مفروضة على الشخص الذي يطلب الخدمة.

تتّبت هذه الجريمة باقتران عنصرين:

- إساءة استخدام السلطة سعياً وراء المكاسب الشخصية؛

## • المكسب المنشود له طبيعة جنسية.

الرشوة الجنسية هو سوء استخدام شخص ما للسلطة التي تخولها له وظيفته. يتمثل هذا الاستخدام السيء للسلطة في اشتراط أن يوافق/توافق المُطالب/ المُطالبة بخدمة يُفترض أنها مجانية، على تلبية رغبة جنسية مقابل ذلك. الإكراه في هذه الحالة له طبيعة نفسية ومعنوية، وليست جسدية ومادية، كما تتمثل إساءة استخدام السلطة في الخلل الذي يعتري موازين القوة بين المُدّنب والضحية. وتكتسي مكافحة هذه الظاهرة أهمية بالغة، بحيث إذا كان من الممكن أن يقع أي شخص ضحية للفساد، فغالباً ما تقع النساء ضحايا للفساد الجنسي. في الواقع، تعيش النساء في ظروف هشة (التبعية الاقتصادية، التمييز، الأمية...)، ولذلك يصبحن أولى ضحايا الرشوة الجنسية. يمكن لأي شخص، بصرف النظر عن جنسه، أن يكون عُرضة للفساد الجنسي، غير أنه في السياق الحالي، تقع النساء من دون شك ضحايا لهذا الابتزاز، نظراً لعدة أسباب، ومنها انتمائهن لفئة هشة. وبغض النظر عن الجنس، يتمتع الضحايا عن التبليغ عن هذا النوع من الحالات بسبب طابع الطابو الذي يكتسيه هذا الموضوع في المجتمع، والخوف من وصمة العار ومن الانتقام.

## 2. كيف يمكن تحديد حالات الرشوة الجنسية؟

في بعض حالات الفساد، يحدد النوع الاجتماعي "عُملة المساومة" (عُملة الجسد)، وبالتالي فغالباً ما تنتشر هذه الظاهرة في جميع المناحي التي تُمارس فيها علاقات السلطة أو النفوذ.

### في الوسط المدرسي / الجامعي

- الجنس مقابل النقاط
- الجنس مقابل التسجيل في سلك الماجستير أو الدكتوراه

- الجنس مقابل التوظيف
- الجنس مقابل الترقية

### في الإدارات والمرافق العمومية

- الجنس مقابل الحق في خدمة عمومية أو الاستفادة منها
- الجنس مقابل مرتبة متميزة على لائحة انتخابية

## المحور الثاني: التصدي للمرشوة الجنسية، والحديث عنها والإبلاغ بشأنها

### 1. ما الذي ينص عليه القانون؟

هل تسمح مقتضيات التجريم الواردة في القانون الجنائي<sup>3</sup> بمعاينة هذا النوع الخاص جدا من الفساد؟ بالفعل، تسمح العديد من فصول القانون الجنائي برفع دعوى قضائية ضد هذا النوع من السلوك:

- الفصلان 248 و 251 من القانون الجنائي، المتعلقان بالفساد في القطاع العام؛

- الفصل 250 من القانون الجنائي الذي يُجرّم استغلال النفوذ، حيث نجد استعمال نفس المصطلح "فائدة" الذي تم استعماله في الفصل 248 المتعلق بالرشوة، من أجل تمكين شخص من مزية أو محاولة الحصول على مزية مقابل حق أو خدمة يُفترض أنها مجانية.

### الجزاءات بموجب تجريم الفساد

يجدر التذكير بأن الفساد المحدد في الفصل 248 (فساد الموظفين) يتكون مما يلي:

- طلب أو قبول عرض أو وعد؛
- طلب أو تسلم هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى.

مصطلح "فائدة" فضفاض بما يكفي لكي يشمل أية خدمة، بما في ذلك الخدمات الجنسية. كما نعثر على نفس المصطلح في الفصل 250، الذي يحدد العقوبات المفروضة على جريمة استغلال النفوذ، إذ يسمح هذا

3 الفصل 1-503 من القانون الجنائي: "يُعاقب بالحبس ..... من أجل جريمة التحرش الجنسي كل من استعمل ضد الغير أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه أو أية وسيلة أخرى، مستغلا السلطة التي تخولها له مهامه، لأغراض ذات طبيعة جنسية".

- تغيير مكان الإقامة،
- عدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهويته،
- الرعاية الطبية أو الاجتماعية،
- اتخاذ أي إجراء آخر بقرار معمل.

يمكن أن يستفيد الضحية-الشاهد والضحية-المبليغ من تدابير الحماية المنصوص عليها لفائدة الشهود والمبليغين، بمجرد أن يتقدم الضحية بشكاية وأن ينتصب كمطالب بالحق المدني.

يمكن لوكيل الملك أو الوكيل العام للملك أو قاضي التحقيق أو قاضي الحكم أن يتخذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون 37-10، حسب مرحلة المسطرة وطبيعتها. كما يوفر القانون 37-10 الحماية للشهود والخبراء والمبليغين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون لا يوفر الحماية سوى ضد التهديدات الجسدية التي قد يتعرض لها الضحايا. من ناحية أخرى، لا توجد أية حماية من تدابير الانتقام المهني الذي قد يتعرض له الضحايا أو المبلغون عن جرائم الفساد، في حين نجد أنه من المرجح أن يتعرض الموظف أو المستخدم بالقطاع الخاص للانتقام المهني أكثر منه للعنف الجسدي، على إثر تبليغه عن فعل فساد عَلم به أو كان ضحية له.

كما يجب التأكيد على أن الفساد هو جريمة، حيث وفقاً لأحكام القانون الجنائي، لا يوجد في الكثير من الأحيان ضحايا، بل فقط الجناة: راشون ومرتشون. وهذا الأمر يزيد من تعقيد وضعية الضحية، التي يجب أن تُثبت أنها تعرضت للإكراه لكي يتم اعتبارها ضحية.

### الجزاء بموجب تجريم التحرش الجنسي

في سنة 2003، أُدرجت جريمة التحرش الجنسي في القانون الجنائي، وأعطاهما المُشرِّع تعريفاً واسعاً للغاية يُمكن من معاقبة معظم حالات الرشوة الجنسية. فالفصل 503-1 من القانون الجنائي ينص على ما يلي: "يعاقب ... من أجل جريمة التحرش الجنسي كل من استعمل ضد الغير أوامر أو تهديدات

التجريم معاقبة الشخص الذي يُقايز التوظيف في منصب إداري أو الترقية بالحصول على مقابل جنسي. من ناحية أخرى، لا تُستعمل هذه العبارة في الفصل 249 المتعلق بفساد مستخدمي المقاولات الخاصة. فهؤلاء لا يُعاقبون إلا إذا طلبوا أو قبلوا "عرضاً أو وعداً، ... هبة أو هدية أو عمولة أو خصماً أو مكافأة". يتم سرد أنواع المقابل المطلوب على نحو حصري. وبما أن التأويل التقييدي يُشكل القاعدة في القضايا الجنائية، سيكون من الصعب على القاضي أن يعتبر طلب خدمات جنسية بمثابة مقابل يُبرر تجريم الرشوة على أساس الفصل 249.

### حماية الضحايا / الشهود

#### الحماية التي ينظمها القانون

إلى غاية سنة 2011، حيث تم استكمالها بنص قانوني جديد<sup>4</sup>، لم يكن قانون المسطرة الجنائية يوفر إلا القليل من الحماية للضحايا والشهود فيما يخص الأفعال الإجرامية. بعد ذلك، أصبح القانون رقم 37-10 يوفر الحماية للضحايا والشهود والمبليغين عن عدد من الجرائم، بما في ذلك الفساد (إضافة المواد من 82-1 إلى 82-10 إلى قانون المسطرة الجنائية).

يجب إبلاغ ضحية الجريمة (82-4) بإمكانية الحماية، بمجرد مثوله أمام الشرطة القضائية أو النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو هيئة المحكمة. يمكن للضحية أن يستفيد من الحماية، وأيضاً أفراد أسرته وأقاربه وممتلكاته.

يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

- توفير رقم هاتفي خاص للاتصال بالشرطة في أي وقت،
- الحماية الجسدية للضحية أو لأفراد أسرته أو لأقاربه من طرف القوة العمومية،

4 القانون رقم 37.10 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبليغين، فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، الصادر بظهير شريف رقم 1.11.164، بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011). الجريدة الرسمية رقم 5988، 20 أكتوبر 2011.

أو وسائل للإكراه أو أية وسيلة أخرى مستغلا السلطة التي تخولها له مهامه، لأغراض ذات طبيعة جنسية". وفقاً للمادة 503-1، تتكون الجريمة من العناصر التالية:

- منصب سلطة؛
- التحرش؛
- أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه أو أية وسيلة أخرى؛
- لأغراض ذات طبيعة جنسية.

ومن الملاحظ أن عناصر هذه الجريمة يمكن أن تتطابق في الكثير من الأحيان مع الرشوة الجنسية، غير أن الجريمتين مختلفتان: بالنسبة للتحرش، ينطوي مصطلح "التحرش الجنسي" على ضرورة تكرار الوقائع، وهو الأمر الذي قد لا يتوفر بالضرورة في الرشوة الجنسية. من ناحية أخرى، فإن وجود مقابل لا يشكل ركناً أساسياً في التحرش الجنسي، بينما في الرشوة الجنسية نلاحظ وجود المطالبة بحظوة جنسية مقابل تقديم خدمات يُفترض أنها مجانية.

## 2. الوقاية والمكافحة

### ما السبيل إلى الوقاية من الرشوة الجنسية ومكافحتها؟

تتغذى الرشوة الجنسية على صمت الضحايا. ولذلك، تتجلى الخطوة الأولى في كسر جدار الصمت والعمل على إرساء آليات تسمح للضحايا بالبوح وفضح هذه الجريمة. عندئذ فقط سيكون التغيير ممكناً في المجتمع، وبالتالي وضع حد لسلوك المضايقة والإغواء، مما يسمح للنساء بالدفاع عن أنفسهن.

### ما الذي ينبغي عمله من أجل فضح الفساد وعدم التورط فيه؟

في هذا الصدد، ينص الفصل 156 من الدستور على ما يلي:

"تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمن تتبعها. تقدم المرافق

العمومية الحساب عن تديرها للأموال العمومية، طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم".

كما يمكن لأي مواطن، بموجب القانون الجاري به العمل، أن يتقدم بشكاية إلى الإدارات العمومية أو مكاتب النيابة العامة بالمحاكم، إما مباشرة أو عن طريق محام، إذا حاول مسؤول ارتكاب جنح الاختلاس، أو التهديد، أو استغلال النفوذ، أو الفساد.

### سبل الانتصاف وأنواعها

تُتاح لضحايا الفساد أو لشطط إدارة عمومية في استعمال السلطة ثلاث إمكانيات للتظلم: المسار الإداري، والمسار القضائي، والمسار الجمعي الذي يمكن أن يستمع لشكايات الضحايا ويقدم لهم المساعدة. وتعني عبارة "إدارة عمومية" أية إدارة تابعة للدولة، وكذلك المؤسسات العمومية وأي شخص يمارس صلاحيات السلطة العمومية.

#### أ- المسار الإداري:

يسمح هذا المسار بالتوجه مباشرة إلى الإدارة المعنية، وهذا التظلم مجاني ومفتوح للجميع. إذا كان تقديم الشكايات سيتم عبر البريد، فيجب أن يكون عن طريق رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام، كي تتمكنوا من إثبات تاريخ شكايتكم.<sup>5</sup>

من الممكن أيضاً التظلم لدى السلطة الإدارية التي يقع تحت نفوذها مرتكب الانتهاك أو إساءة المعاملة.

لا لزوم لأي إجراء شكلي، بل يكفي إرفاق الشكاية بأية وثيقة تسمح للإدارة بتقييم الوضع. ومع ذلك، يجب تحليل هذا الطلب: لا بد من سرد الوقائع وأسباب الشكاية، وتوضيح وجهة نظر الضحية.

تم تخصيص خطوط هاتفية مجانية لهذا الغرض من طرف بعض الإدارات، لاسيما وزارة العدل. يمكن للمواطنين تقديم شكاياتهم عبر الإنترنت، من خلال منصة جديدة تسمى شكاية "chikaya".

5 أنظر الملحق.

## بعض التوصيات:

بصفتكم ضحية أو شاهداً أو مكلفاً بالاستماع لضحايا الرشوة الجنسية، يمكنكم المساهمة في مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لإفلات مرتكبيها من العقاب، عن طريق ما يلي:

- تسمية الظاهرة وفضحها (الحديث عنها من أجل كسر حاجز الصمت).
- تشجيع الضحايا على البوح والإفصاح من أجل تعزيز مصداقية المشتكيات.
- تحديد الوضعيات المعرضة للمخاطر والتفكير في آليات وقائية (مثل تسجيل الامتحانات الشفوية في الكليات والرجوع إليها في حالة نقاط سيئة غير مبررة؛ الشفافية في المباريات الإدارية؛ محاضرات حول الموضوع في الجامعات والإدارات والمقاولات...).

• إسداء نصائح للضحايا وتوجيههن ومواكبتهن في إجراءات تقديم شكاياتهن (نصحن بعدم الذهاب لتقديم شكاية بمفردهن). مرافقة الضحايا ومساعدتهن في إثبات اتهاماتهن. في القضايا الجنائية، لا تكون الأدلة مقيدة، ويمكن للضحايا تقديم جميع العناصر التي من شأنها أن تدعم شكايتهن.

- تقديم الدعم النفسي للضحايا بهدف التخفيف من آثار التبليغ عن الرشوة الجنسية (التوصيم، الضغوط التي قد يمارسها المتهم و/أو المحيط والمعارف).
- الترافع من أجل تحديد إطار خاص بالرشوة الجنسية.
- تحسيس السلطات بأهمية وضع الشكايات واستقبال الضحايا.

"ma" (المرسوم 2.17.265 المؤرخ في 23 يونيو 2017 الخاص بتحديد كيفية تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتبعتها ومعالجتها). في حالة تقديم الشكاية عبر بوابة chikaya.ma أو عبر الهاتف، يتعين على الإدارة أن تُشعركم باستلام تظلمكم. كما أنها ملزمة بمعالجة شكايتكم وبالرد عليها داخل أجل أقصاه 60 يوماً من تاريخ الاستلام. إذا كانت الشكاية لا تطابق النموذج المطلوب الذي تحدده السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، أو إذا كانت غير واضحة، أو لا تتضمن الوثائق أو الأدلة اللازمة، فيتعين على الإدارة توجيه رد معلل بشأن عدم قبول الشكاية في غضون 15 يوماً كحد أقصى. (المادتان 8 و 11 من المرسوم المذكور).

## ب- المسار القضائي:

من الممكن التظلم لدى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية عندما يتعلق الأمر بجرم ارتكبه موظف، سواء بشكل مباشر أو عن طريق محام.<sup>6</sup> في الحالات المتعلقة بجنايات أو جرائم ارتكبتها قضاة أو موظفون أثناء ممارسة مهامهم، يمكن اللجوء إلى الوكيل العام لدى محكمة النقض أو للوكيل العام لدى محكمة الاستئناف.<sup>7</sup>

## ج- المسار الجمعي:

يمكن أن تساعدكم مجموعة من منظمات المجتمع المدني المنخرطة في مناهضة الفساد أو التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي. يمكنها الاستماع لمظالمكم ومواكبتكم في التدابير التي تودون اتخاذها. تسهر مراكز الاستماع والإرشاد القانوني على تقديم المشورة والتوجيه للضحايا في إجراءاتهم القضائية، مع العمل على التخفيف من عواقبها (انظر الصفحة 15).

6 المادة 40 من قانون المسطرة الجنائية: "يتلقى وكيل الملك المحاضر والشكايات والشكايات ويتخذ بشأنها ما يراه ملائماً...".

7 قانون المسطرة الجنائية، المادة 264 وما يليها.

## وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

- منصة مُمكَّن المواطنين من إيداع الشكايات وتبضع أطوارها:  
<http://reclamation.emploi.gov.ma/index.php5?page=citoyen>  
AccueilCitoyen

## وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

- البوابة الوطنية الموحدة للشكايات:  
[www.chikaya.ma](http://www.chikaya.ma)

بإمكان كل مواطن يُقدم شكاية أو ملاحظة أو تظلما أن يتوصل بإقرار بالاستلام. يتم إجراء فحص شكلي في غضون 15 يوماً للتأشير على الإيداع أو رفضه. بعد ذلك، يجب أن يتلقى المرتفق رداً داخل أجل أقصاه 60 يوماً. وهذا يعني أجلاً أقصاه 75 يوماً. إذا لم يكن المواطن راضياً على الرد الذي توصل به، فيمكن له تقديم شكايته من جديد لعدة مرات.

## وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

- خدمة المستهلك:  
[www.khidmat-almostahlik.ma/](http://www.khidmat-almostahlik.ma/)
- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة  
بوابة إيداع الشكايات وتتبعها: <http://www.douane.gov.ma/requetes>

- الرقم الاقتصادي: 00 70 00 0801

## وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

- الرقم الأخضر المخصص لاستقبال شكايات المغاربة المقيمين بالخارج، فيما يتعلق بالخدمات القنصلية:  
00 8000 000 2015

## الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

- الرقم الأخضر: 0800 00 29 29

# المحور الثالث: الحصول على الإرشاد والدعم والمساعدة

ما هي الجهات التي يمكنكم اللجوء إليها؟

## أ- المصالح المُحدثة بالإدارات العمومية

فيما يلي الخدمات المختلفة المتاحة على مستوى الإدارات العمومية:

### رئاسة النيابة العامة

- الموقع الإلكتروني:  
<http://212.217.46.66/plaintes/deposerPlainte.aspx>
- الهاتف: 0537.71.88.88
- الرقم الأخضر: 08.00.00.47.47
- البريد الإلكتروني: [contact@justice.gov.ma](mailto:contact@justice.gov.ma)

### وزارة الداخلية

- العنوان: الحي الإداري، الرباط
- الهاتف: 0537 76.51.69 / 0537 76.05.26
- الفاكس: 05 37 76.68.61

### وزارة الصحة

- البريد الإلكتروني: [contact@sante.gov.ma](mailto:contact@sante.gov.ma)
- مركز الإنصات لمحاربة الرشوة: 0801 00 53 53
- بوابة تحديد المواعيد وتتبعها:  
<http://www.sante.gov.ma/Pages/RDV.aspx>

## ب- مؤسسات أخرى لتقديم الشكايات

يمكنكم التوجه مباشرة إلى الإدارة العمومية لتقديم شكاية، غير أن هذا لا يمنعكم من اللجوء إلى أية مؤسسة عمومية أخرى قد تُنصت إليكم وتستجيب لشكايتكم، طالما أن قضيتكم لم تُعرض بعد على القضاء. يتعلق الأمر هنا بمؤسسة وسيط المملكة، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

### مؤسسة وسيط المملكة

• العنوان: مجمع حدائق إيراما، شارع الرمان، حي الرياض، الرباط، ص-ب 21المكتب المركزي

• الهاتف: 05 37 57 77 00/11

• الفاكس: 05 37 56 42 82

يمكنكم تقديم شكايتكم أو تظلمكم بسبب خلل في إدارات الدولة مباشرة أو عن طريق ممثلكم المفوض لهذا الغرض:

• بواسطة الهاتف: 05 37 57 77 05

• بواسطة الفاكس: 05 37 56 42 82

• بواسطة البريد الإلكتروني:

info@mediateur.ma

• الموقع الإلكتروني:

www.mediateur.ma/index.php/fr/

### الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

• العنوان: شارع النخيل، عمارة هاي تك، الجناح ب، الطابق الثالث، حي الرياض، الرباط

• الهاتف: 0537578660

• البريد الإلكتروني: icpc@icpc.ma

تتلقى الهيئة التبليغات والشكايات والمعلومات المتعلقة بحالات الفساد وتقوم بدراستها، وتؤكد من حقيقة الأفعال والوقائع التي تتضمنها، وتُحيلها، عند الاقتضاء، إلى الجهات المختصة. يمكن إيداع الشكايات المتعلقة بالفساد خطيا وبطريقة مباشرة،

أو على بوابة "أوقفوا الرشوة":

<http://www.stopcorruption.ma/>

### المجلس الوطني لحقوق الإنسان

• العنوان: 22، شارع الرياض، حي الرياض، ص ب 21527، الرباط

• الهاتف: 0537 54 00 00

• البريد الإلكتروني: [cndh@cndh.org.ma](mailto:cndh@cndh.org.ma)

يتوفر المجلس الوطني على 13 مجلسًا إقليميًا، وهي هيكل أكثر قربا من المواطن، مقارنة بالمؤسسة المركزية.

### ج- منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان

في مجال مكافحة الفساد والأفعال غير الشفافة، يمكن لهذه المنظمات تقديم المساعدة في جميع الأحوال. يمكن لبعض الجمعيات أن تنتصب طرفا مدنيا للدفاع عن شخص وقع ضحية لجنحة أو جريمة إذا كانت تستوفي الشروط المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية. في هذه الحالة، يجب أن تتمتع الجمعية بصفة المنفعة العامة وأن تكون قد تأسست بصفة قانونية منذ أربع سنوات على الأقل عند تاريخ الوقائع. ويجب أيضًا أن تكون الدعوى العمومية قد تمت إقامتها من قبل النيابة العامة أو الطرف المدني (المواطن).

يمكنكم أيضا الاتصال بهذه المنظمات لإبلاغها أو طلب مساعدتها.

أحدثت منظمة ترانسبارنسي-المغرب، وهي جمعية ذات منفعة عامة، مراكز للدعم القانوني ضد الرشوة (CAJAC) بهدف توفير توجيهات ونصائح للمشتكين حول الخيارات القانونية والإدارية المناسبة.

يمكن للمشتكين تقديم شكاية مباشرة لدى مركز الدعم القانوني ضد الرشوة، أو عن طريق الفاكس، أو الهاتف، أو البريد الإلكتروني.

تعهد ترانسبارنسي-المغرب بضمان السرية التامة

للضحايا والمبلغين، ولا يمكن الكشف عن هوياتهم إلا بموافقتهم.

لتقديم شكاية تتعلق بالفساد/الرشوة، يمكنكم الاتصال بأحد مراكز الدعم القانوني ضد الرشوة، كما يلي:

#### مركز الدعم القانوني ضد الرشوة/ الرباط:

- العنوان: 28، زنقة أم الربيع، أكدال، الرباط
- الرقم الاقتصادي: 080 1007676
- الهاتف: 0537778001
- الفاكس: 05 37 68 36 82
- البريد الإلكتروني:  
contact@transparencymaroc.ma  
cajacrabat@transparencymaroc.ma

#### مركز الدعم القانوني ضد الرشوة/ الناظور:

- العنوان: شارع طنجة، رقم 165، الطابق الأول، الشقة 3
- الرقم الاقتصادي: 080 1004646
- الهاتف: 0536604498
- الفاكس: 0536606935
- البريد الإلكتروني: tm.nador@gmail.com

كما أن جمعيات حقوق النساء قامت أيضا بإنشاء مراكز للاستماع والإرشاد القانوني للنساء لتلقي شهادات ضحايا العنف وتوجيههن لكي تتخلصن من هذه الأوضاع.



### الملاحق 1: نموذج عام لشكاية أو تبليغ

ضحية أو شاهد

الإسم العائلي والشخصي  
العنوان

المكان والتاريخ

إسم الهيئة المعنية

إلى السيد ..... (المُنصَّب والعنوان)

رسالة رقم .....

الموضوع: تقديم شكاية بشأن الرشوة الجنسية

السيد ..... (حددوا صفة الشخص والجهة المعنية)،

يشرفني أن أثير انتباهكم إلى الوقائع التالية، التي تنتهك حقوقي وتشكل فعلا من أفعال الرشوة الجنسية: (حددوا الوقائع بأكبر قدر ممكن من التفاصيل، وأيضا المكان والتاريخ الذين ارتكبت فيهما تلك الأفعال). وعليه، فإنني أتقدم بشكاية في حق (صفة الشخص بالإدارة أو المؤسسة المعنية بالشكاية، وإسم الشخص إذا كنتم تعرفونه، بالإضافة إلى إسم هذه المؤسسة وعنوانها). قدموا وصفا وتقديرا للضرر الذي لحق بكم، وعند الاقتضاء أسماء وعناوين الشهود في حالة وجودهم. أرجو منكم أن تتخذوا الإجراءات القانونية اللازمة التي تتطلبها هذه القضية. وتقبلوا سيدي .....

فاتق احتراماتي وتقديري.

إمضاء

المرفقات: جميع الأدلة الموجودة بحوزتكم حول هذه القضية. إذا تعلق الأمر بوثائق، أرسلوا صوراً شمسية فقط، واحتفظوا بالنسخ الأصلية.

الإسم العائلي والشخصي

العنوان

المكان والتاريخ

الإسم العائلي والشخصي للمرسل إليه  
العنوان

الموضوع: تقديم شكاية بشأن الرشوة الجنسية أو محاولة اقترافها

أنا الموقعة أدناه (الإسم العائلي والشخصي)، المزدادة بتاريخ .....، في (المدينة)، أمارس مهنة (.....)، بشركة (.....)، أقدم شكاية ضد (حدي الإسم العائلي والشخصي والمنصب الذي يشغله مُرتكب الفساد) الذي يشتغل بالشركة المذكورة أعلاه.

وإليكم وصفا للوقائع التي دفعتني إلى تقديم هذه الشكاية:

(قَدَّمي وصفا مفصلا للأحداث والتواريخ والأقوال والحركات والضغوطات، بالإضافة إلى فترات التوقف عن العمل، في حالة وجودها، وما إلى ذلك).

وإذ أجد نفسي عاجزة تمامًا عن مواجهة هذه الوضعية، فإن هذه الشكاية هي ملاذي الأخير لوضع حد لتصرفات (الإسم العائلي والشخصي لمُرتكب الفساد).

تجدون رفقة هذه الرسالة عدة شهادات تؤكد شكائتي وتضفي عليها المزيد من المشروعية. ولذلك، سأغدو مُمتنة لكم لو تفضلتم بتسجيلها واتخذتم الإجراءات القانونية اللازمة التي تتطلبها هذه القضية.

إمضاء

الإسم العائلي والشخصي

العنوان

المكان والتاريخ

الإسم العائلي والشخصي للمرسل إليه  
العنوان

الموضوع: وضع شكاية بشأن الرشوة الجنسية أو محاولة اقترافها

سيدي عميد كلية .....، بصفتي طالبة بجامعة .....، أود إحاطتكم علما بوقائع الفساد التي تنتهك حقوقي وتعرقل مسار تعليمي الجامعي. إن هذه الأفعال التي دفعتني إلى تقديم هذه الشكاية هي من اقتراف السيد (حددي الإسم العائلي والشخصي والمنصب الذي يشغله المُفسد) وقد وقعت على النحو التالي:

(قدمي عرضا بأكبر قدر ممكن من التفاصيل، وأيضا مكان وتاريخ الوقائع).

أرجو منكم أن تتخذوا الإجراءات القانونية اللازمة التي تتطلبها هذه القضية. وتقبلوا سيدي العميد فائق عبارات احترامي وتقديري.

إمضاء

## الملاحق 4: نموذج شكاية أو تبليغ بشأن فعل يتعلق بالرشوة الجنسية أو محاولة اقترافها داخل إدارة أو مقابلة عمومية

الإسم العائلي والشخصي  
العنوان

المكان والتاريخ

المحكمة الابتدائية (تحديد المكان الذي ارتكب فيه الانتهاك)  
إلى السيد وكيل الملك  
(العنوان)

الموضوع: وضع شكاية بشأن الرشوة الجنسية أو محاولة ارتكابها

سيدي الوكيل المحترم،

يشرفني أن أثير انتباهكم إلى الوقائع التالية، التي تشكل فعلا من أفعال الرشوة الجنسية: (حددوا الوقائع بأكبر قدر ممكن من التفاصيل، وأيضا المكان والتاريخ الذين ارتكبت فيهما تلك الأفعال). إن هذه الأفعال تشكل انتهاكاً جسيماً لكرامتي، وقد أدت إلى حرمانني من الحصول على حق مشروع. وبذلك، فإنني أتقدم بشكاية بتهمة الفساد ضد (منصب الشخص بالإدارة أو المؤسسة المعنية بالشكاية وإسم الشخص إذا كنتم تعرفونه، بالإضافة إلى إسم هذه المؤسسة وعنوانها). أرجو منكم أن تتخذوا الإجراءات القانونية اللازمة التي تتطلبها هذه القضية. وتقبلوا سيدي وكيل الملك فائق احترامي وتقديري.

إمضاء

المرفقات: جميع الأدلة الموجودة بحوزتكم حول هذه القضية. إذا تعلق الأمر بوثائق، أرسلوا صوراً شمسية فقط، واحتفظوا بالنسخ الأصلية.

القانون رقم 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء (الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص 1449).

يُعتبر هذا القانون تكملة للقانون الجنائي، وتنص إحدى مواد الجديدة على ما يلي:

المادة 1-447: يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام عمداً، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها.







ترانسپارانسبي المغرب  
transparency maroc

جمعية ذات منفعة عامة